

استقبالات معالي الوزير

آلية للتعاون والشراكة على مستوى الملتقيات الحقوقية
بين وزارة العدل والمفوضية السامية.

السفير الفرنسي

كما التقى معاليه يوم الأحد ١٢ صفر ١٤٣٢هـ
بمكتبة بالوزارة السفير الفرنسي لدى المملكة السيد
برتران بزانشنو. وناقش الجانبان عدداً من الموضوعات
ذات الاهتمام المشترك في الجوانب القضائية.

السفير البحريني

وفي يوم السبت ٢٥ صفر ١٤٣٢هـ استقبل معاليه
بمكتبة بالوزارة سفير مملكة البحرين لدى المملكة محمد
صالح الشيخ. وتناول اللقاء عدد من الموضوعات ذات
الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين.

وفد هيئة الحرية الدينية الأمريكية

وفي يوم الثلاثاء ٢٨ صفر ١٤٣٢هـ استقبل
معاليه بمكتبة بالوزارة وفد هيئة الحرية الدينية
الأمريكية برئاسة ليونارد ليو بحضور معالي نائب
رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن
الحسين.
وجرى خلال اللقاء استعراض العديد من المحاور.

النائب العام البحريني وسفير مالطا

واستقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد
الكريم العيسى يوم الثلاثاء ٥ ربيع الأول ١٤٣٢هـ
بمكتبة بالوزارة النائب العام بمملكة البحرين الدكتور
علي بن فضل البوعيين. وتناول اللقاء مناقشة
العلاقات بين البلدين الشقيقين والموضوعات ذات
الاهتمام المشترك. كما استقبل معالي وزير العدل سفير
مالطا لدى المملكة فرانك جاليا، وبحثاً عدداً من
الموضوعات التي تهم البلدين الصديقين.

سفيري الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدى المملكة

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن
عبدالكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم الأحد ٦ محرم
١٤٣٢هـ سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة
جميس سميث، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة
لويجي نابون.
وجرى خلال الاستقبال مناقشة الموضوعات ذات
الاهتمام المشترك وتنمية العلاقات في الشأن القضائي.

رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى

كما استقبل معاليه بمكتبه بالوزارة يوم الثلاثاء
٨ محرم ١٤٣٢هـ رئيس لجنة حقوق الإنسان
والعرائض بمجلس الشورى الدكتور إبراهيم بن
عبدالعزیز الشدي وأعضاء اللجنة المرافقين له.
وجرى خلال اللقاء مناقشة الموضوعات المتعلقة
بمجال حقوق الإنسان ودور الوزارة في هذا والمناشط
المختلفة والمتعددة وبحث إمكانية التعاون بين
الجانبين.
حضر الاجتماع من مسؤولي وزارة العدل كلٌّ من
وكيل وزارة العدل المكلف الأستاذ حمد بن عبدالعزيز
الصبيح.

خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان

والتقى معاليه بمكتبه بالوزارة يوم الأحد ٢٠
محرم ١٤٣٢هـ فريق خبراء المفوضية السامية لحقوق
الإنسان بالأمم المتحدة.
وجرى خلال اللقاء مناقشة آليات التعاون في
مجال حقوق الإنسان واستعراض الأداء العدلي في هذا
المجال و تناول التباحث مع الخبراء إمكانية دراسة

مجلس وزراء العدل العربي يعقد اجتماعه الـ ٢٦

رأس معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى وفد المملكة إلى أعمال الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء العدل العرب التي أختتمت يوم الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢هـ في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة وعقدت برئاسة وزير العدل المصري المستشار ممدوح مرعي خلفاً لظهير الليبي أمين اللجنة الشعبية للعدل في الجماهيرية الليبية مصطفى محمد عبد الجليل. وقال وزير العدل المصري المستشار ممدوح مرعي رئيس الدورة عقب ختام أعمال الدورة إنه تم الموافقة على مطلب فلسطيني يتعلق بالتحرك لمواجهة احتجاز سلطات الاحتلال الإسرائيلي لجثامين المئات من الشهداء الفلسطينيين والعرب والكشف عن مصير المفقودين منهم.. مشيراً إلى أن مجلس وزراء العدل العرب طلب من الجامعة العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذه المسألة لأن الموضوع يحمل بعد سياسي. وحول إمكانية تحويل الاتفاقيات والقوانين الاسترشادية العربية إلى قوانين ملزمة أوضح مرعي أن النظم القضائية والقانونية في الدول العربية ليست واحدة لكن القوانين الاسترشادية التي لا تتعارض مع القوانين في الدول العربية من الممكن أن يطبق عليها هذا المبدأ.. مؤكداً أن هناك آليات لتنفيذ الاتفاقيات العربية الخمس التي سيتم توقيعها بين مجلس وزراء العدل والداخلية العرب. وناقش مجلس وزراء العدل العرب عدداً من مشاريع القوانين والتشريعات التي تواجه ظواهر الفساد والإرهاب ومكافحة جرائم المخدرات المرتكبة بواسطة الإنترنت ومكافحة غسل الأموال ومشروع بروتوكول عربي حول مكافحة القرصنة البحرية ووضع إستراتيجية عربية لتطوير القضاء وأنظمتها العادلة. كما ناقش المجلس عدداً من المقترحات المقدمة من السودان والعراق واليمن حول إنشاء آلية متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر وإعداد مشروع قانون عربي موحد للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وعقد ندوة حول تأثير الإرهاب على السياحة ومشروع قانون عربي استرشادي ينظم أحكام الاستثمار في الوطن العربي لتفعيل الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية.

وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

كما استقبل معاليه بمكتبه بالوزارة يوم الأربعاء ٦ ربيع الأول ١٤٣٢هـ وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية معهد راؤول فالنبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأوضح معاليه للوفد أن الحقوق العدية في المملكة تحميها الشريعة الإسلامية التي تطبقها في مادتها الموضوعية كما تحميها الأنظمة التي تطبقها في مادتها الإجرائية، مبيناً أن ضمانات العدالة متوافرة، وأن نظام السلطة القضائية وأنظمة مرافعاتها وإجراءاتها جاءت وفق أحدث ما توصلت إليه أنظمة السلطة القضائية في شقها الإيجابي، وأن الوزارة ترحب بأي استفسار أو استطلاع يتعلق بالشؤون العدية. حضر اللقاء من الوزارة سعادة مدير عام مكتب معالي وزير العدل الشيخ / عبد العزيز محمد المفلح ومدير الإدارة العامة للتعاون الدولي الأستاذ / أحمد اليوسف ومن هيئة حقوق الإنسان الأستاذ محمد العباس.

سفير جمهورية سويسرا لدى المملكة

وفي يوم السبت ٩ ربيع الأول ١٤٣٢هـ استقبل معاليه بمكتبه بالوزارة سفير جمهورية سويسرا لدى المملكة بيتر راينهاردت. وجرى خلال اللقاء مناقشة وبحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في الجوانب القضائية.

نائب الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة

واستقبل معاليه بمكتبه بالوزارة يوم الأحد ١٠ ربيع الأول ١٤٣٢هـ نائب الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة يوري فيدوتوف والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء تناول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. حضر اللقاء فضيلة مدير عام مكتب معالي الوزير الشيخ عبدالعزيز بن محمد المفلح، وسعادة مدير عام إدارة التعاون الدولي الأستاذ أحمد اليوسف.

معالي الوزير يناقش المسؤولية الشرعية في الأخطاء الطبية بجامعة طيبة

الشرعية تتلقى التظلمات والشكاوى من الأخطاء الطبية وهي هيئة طبية إدارية تتضمن خبرات يرأسها قاض لا تقل درجته عن قاض (أ) يعينه وزير العدل وأن من يتم تعيينه في هذه الهيئة يكون من ذوي الاهتمام والمراس، والأقرب لهذا العمل المهني وذلك أمر إداري ضمانا للمريض ورقابة على الطبيب.

وقال معالي وزير العدل إن الضمانات تضيء مزيداً من الثقة على المريض باعتبارها رقابة بمشاركة قضائية استشارية وأن هذه الرقابة تنعكس على ثقة المريض بالعمل الطبي الممارس والهيئات الصحية مشيراً بالوقت ذاته إلى أن القضاء الإداري قوي في أحكامه وإيصال العدالة ويستطلع الخبرة علاوة على خبرة الهيئة الصحية وما تصدره الهيئة أحياناً موضحاً أنه من الناحية الشرعية في عمل الطبيب يجب أن يكون مأذوناً له من جهتين الأولى منهما الدولة أو الهيئة الصحية المعنية بالترخيص والثانية أن يكون مأذوناً له من قبل المريض فإن تخلف أحد الأذنين وقع الطبيب بمخالفة يجازى عليها مجازاة جزائية وتأديبية.

وتطرق معالي الوزير لعدد من الأمثلة والحالات التي يضمن بها الطبيب في حال وقع خطأ طبياً للمريض وأركان المسؤولية التقصيرية بذلك للحكم والانتهاج بحكم وجوب التعويض وهي الخطأ والضرر والإفشاء (العلاقة السببية) متناولاً أخطاء الطب الشعبي والرقابة عليه ودور الإعلام في كشف الأخطاء الطبية التي تقع بالمؤسسات الصحية.

وكانت المحاضرة قد شهدت عدداً من المداخلات من القاعة الرجالية والنسائية حول بعض القضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية والأحكام الصادرة بها.

ضمن فعاليات مؤتمر الأخطاء الطبية من منظور شرعي بجامعة طيبة بالمدينة المنورة أقيمت مساء يوم الخميس ٢ صفر ١٤٣٢ هـ محاضرة بعنوان / المسؤولية الشرعية في الأخطاء الطبية / قدمها معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وأدارها معالي مدير جامعة طيبة بالمدينة المنورة الدكتور منصور بن محمد النزهة بقاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة.

وفي بداية المحاضرة رحب معالي مدير الجامعة بوزير العدل والحضور في المحاضرة الرئيسية لمؤتمر الأخطاء الطبية من منظور شرعي وطبي في يومه الثاني كما قدم معاليه السيرة الذاتية لمعالي وزير العدل عقب ذلك تحدث معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى عن المسؤولية الشرعية في الأخطاء الطبية وأشار إلى أن الرعاية الصحية في المملكة تجد دعماً واهتماماً من حكومة خادم الحرمين الشريفين أيدها الله وأنه ما من ضمان للعمل البشري فهو عمل قابل للخطأ ويخضع للرقابة لأن الأمر يتعلق بضرورة من الضروريات الخمس بالإسلام وهي حفظ النفس باعتبار أن الخطأ الطبي يتعلق ببدن الإنسان. وأن هذا لا يعني زرع التخوف والتوجس لدى الأطباء.

وتحدث معالي الدكتور العيسى عن العلاقة بين الطبيب والمريض وأن هناك التزام من طبيب ومؤسسة صحية لعلاج المريض ينتج عنه أحياناً أخطاء وأن المريض الجانب الأضعف في هذه العلاقة موضحاً أن تلك الأخطاء تحدث في كل زمان ومكان ولكن هناك ضمانات تضع المستطب أمام أمر إداري وأمر قضائي مشيراً إلى أنه في نظام مزاوله المهن الصحية هيئة تسمى الهيئة الصحية

متابعات إخبارية سريعة

٥٠٠ قضية متوسط إنجاز القاضي سنويا في محاكم المملكة

كشف تقرير صادر عن وزارة العدل أن متوسط ما ينجزه القاضي في العام على مستوى المحاكم بالمملكة بلغ ٤٩٣ قضية سنويا، ما يشير إلى إنجاز ٤١ قضية في الشهر الواحد.

صحيفة الرياض - العدد: ١٥٥٧٦

افتتاح كتابة عدل ثانية في مكة

وافقت وزارة العدل على افتتاحه مكتبا لكتابة العدل الثانية في مكة المكرمة، وذلك مراعاة للمتسبين في غرفة مكة المكرمة من رجال الأعمال، ليسهم في اختصار الوقت والجهد عليهم.

صحيفة الاقتصادية - العدد: ٦٣٢٠

برنامج مهارات المحقق الإداري

اختتمت الإدارة العامة للتطوير الإداري في وزارة العدل برنامجي تنمية مهارات المحقق الإداري وإدارة المستودعات باستخدام الحاسب الآلي، الذي نظمتها الوزارة ضمن برامج الوزارة التدريبية، وذلك بالتعاون مع أحد المعاهد المتخصصة.

صحيفة الجزيرة - العدد: ١٤٠٣٨

١٠٠ محكمة في مباني جديدة

كشفت وزارة العدل النقاب عن نحو ١٠٠ مبنى محكمة جديد بمواصفات عالية منها ماهو مطروح للتنفيذ حالياً ومنها ماهو تحت التنفيذ أو اكتمل تنفيذه مؤخراً وذلك ضمن مساعيها الحثيثة لتوفير البيئة العصرية المناسبة لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والتوثيق.

صحيفة الرياض - العدد: ١٥٥٩٥

برنامج تدريبي لمدقي شؤون الموظفين بوزارة العدل

عقدت وزارة العدل يوم الأحد ١٠ ربيع الأول ١٤٣٢هـ برنامجاً تدريبياً متخصصاً بمسمى مدقي شؤون الموظفين وعقد البرنامج بالمدينة المنورة، واستهدف تدريب ٢٦ موظفاً متخصصاً في شؤون الموظفين من منسوبي الوزارة.

صحيفة المدينة - العدد: ١٧٤٨٧

اختتام برنامج تنمية مهارات مديري شؤون الموظفين بالعدل

اختتمت وزارة العدل يوم الأربعاء ١٣ ربيع الأول ١٤٣٢هـ فعاليات البرنامج التدريبي (تنمية مهارات مديري شؤون الموظفين) والمعد لتدريب مديري شؤون الموظفين بالمحاكم وكتابات العدل وفروع الوزارة،

صحيفة الجزيرة - العدد: ١٤٠٢٤.

المعهد العالي للقضاء يختتم برنامجاً لكتاب العدل

اختتم المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في يوم الأربعاء ١٥ صفر ١٤٣٢هـ البرنامج التدريبي الثالث عشر لكتاب العدل. والذي يهدف إلى تطوير مهارات الأداء الوظيفي لدى كتاب العدل في مجال عملهم الذي استمر ستة أسابيع. «واس»

اختتام برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اختتمت السبت ١ ربيع الأول ١٤٣٢هـ وزارة العدل فعاليات الدورة الرابعة لبرنامج «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» والمعد لتدريب أصحاب الفضيلة كتاب العدل بعدد من كتابات العدل بالمملكة الذي أقامته الوزارة بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض واستمر لمدة خمسة أيام.

صحيفة الرياض - العدد: ١٥٥٦٥

صدر العدد الأول مجلة القضاية



صدر العدد الأول من مجلة «القضائية»، وهي مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات القضائية المعاصرة.

وتهدف المجلة إلى إثراء المادة القضائية بأصالتها ومعاصرتها، والإفادة من جوانبها التطبيقية، وإكساب المشتغلين بالقضاء ومعاونيهم المعارف المساعدة على ترقية أدائهم المهني في مجال النوازل والمستجدات. وتقوية العلاقة بين مرفق القضاء ومجالات المحاماة والتحكيم والخبرة، وعرض المشروعات والأطروحات والتجارب المتميزة في مجال تطوير إدارة مرفق القضاء. وعرف معالي وزير العدل ورئيس هيئة الإشراف على المجلة الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، في كلمته الافتتاحية في العدد الأول بأنها – مجلة تضاف لوصيفتها «مجلة العدل»، مع اختلاف في التخصص النوعي، فالقضائية: للمادة القضائية، تعنى بنشر بحوثها التخصصية المحكمة، واستعراض تطبيقاتها العملية الأكثر إلحاحاً وأهمية، بصيغ متنوعة، تتضمن: عقد ورش عمل – تحريرية – تشارك فيها النخب القضائية والأكاديمية؛ لتناقش موضوعات هذه المادة – فقهاً وقضاءً –، فنثري حوارها، وتجلى معضلاتها، على هدي الشريعة ومفهوم أهل العلم من فقهاءنا وقضاتنا الذين من الله عليهم بالعلم والعمل، فساروا بالناس على هدى وبصيرة، وكانوا خيراً وبركة على البلاد والعباد، معتمدين في مجلتنا هذه جزالة البحوث وجدتها، ورصانة الأطروحات وعمقها، معروضة كلها محك الدليل والتعليل، تضطلع بهيئة إشرافها كوكبة علمية – خيار من خيار –، وبرئاسة تحريرها قاضي من الله عليه ببسطة في النقل والعقل، مع رسوخ – خاص – في الألفية وعلومها.

أما مجلة العدل فتعنى بالبحوث الفقهية بعامة، وذات الصلة بالشؤون العدلية بخاصة، ما لم تكن مادة قضائية – صرفة –، فتكون لوصيفتها القضائية، وطموحنا أن نحقق في الأخيرة النجاح الذي تحقّق لنا في مجلة العدل، مع طموح أسمى بنقلهما جميعاً – على حدّ سواء – إلى أفاق علمية: أعمق وأشمل، وأقوى وأجزل، ولاسيما في النوازل والمستجدات. وأشار معاليه إلى أن «القضائية» جزء من

الاستحقاق الكبير على الوزارة، فهي معنية بنشر الثقافة العدلية، في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والتوثيق، الذي خطا – بحمد الله تعالى – خطوات مباركة في كافة أقسامه : سواء في المباني والتجهيزات.

وتضم هيئة الإشراف كلاً من فضيلة الدكتور علي بن عباس حكي عضو هيئة كبار العلماء وعضو المجلس الأعلى للقضاء، وفضيلة الشيخ عبدالعزيز بن صالح الحميد عضو المحكمة العليا، ومعالي الدكتور محمد بن علي العقلا مدير الجامعة الإسلامية، ومعالي الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد نائب رئيس ديوان المظالم، ومعالي الأستاذ محمد بن سليمان العجاجي نائب رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، وفضيلة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الكلية القاضي بالمحكمة العامة بمكة المكرمة، وفضيلة الدكتور سعود بن إبراهيم الشريم عميد كلية الشريعة بجامعة أم القرى، وفضيلة الدكتور صالح بن أحمد الوشيل عميد كلية الشريعة بجامعة الإمام، وفضيلة الدكتور عبدالرحمن سلامة المزيني عميد المعهد العالي للقضاء

والتدريب القضائي أهميته وواقعه ومستقبله للشيخ عمر بن نصير الشريف، مقاله قضائية العدل : من لم تظهر منه ريبة للشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني. يذكر أن مجلة القضائية يطبع منها ثلاثة عشر ألف نسخة وتوزع على المسؤولين والعلماء والباحثين والقضاة والمحامين وطلبة العلم في الداخل والخارج كما توزع على منسوبي الوزارة وتوجد في المكتبات ومراكز البيع.

تدشين خدمة sms لإبلاغ طرفي القضية بمواعيد الجلسات

باشرت وزارة العدل إرسال رسائل تذكيرية بمواعيد الجلسات لإطراف القضية. وأوضح مدير عام الإدارة العامة للحاسب الآلي بوزارة العدل المهندس ماجد بن إبراهيم العدوان أن خدمة الرسائل النصية sms تهدف لتذكير مواعيد الجلسات للقاضي ولطرفي القضية بحيث يتم إرسال هذه الرسائل قبل موعد الجلسة ليتسنى للقاضي والمتنازعين الحضور في موعد الجلسة وعدم تكبد مشقة الحضور العشوائي.

وقال إن خدمة الرسائل النصية تعمل حالياً في المحاكم التي تم ربطها بمركز المعلومات الرئيسي بالرياض والبالغ عددها ٢٠ محكمة.

وأضاف أن خدمة الرسائل النصية تأتي في إطار التطور التقني التي تعيشه الوزارة حالياً والمتمثل في تدشين البوابة الإلكترونية للوزارة وما تحويه هذه البوابة من خدمات الكترونية ومنها صحائف الدعوة والمؤشر العقاري ومعلومات عن المحامين المصرح لهم من قبل الوزارة ومأدوني الأتحة بالإضافة إلى عرض المناقصات التي تقوم بها الوزارة ويتم طرحها في منافسات عامة.

وبين العدوان أن الخدمات التي تقدمها وزارة العدل تسير ضمن جدولة زمنية فيما أمكن جدولته إنفاذاً لمتطلبات مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

بالرياض، وفضيلة الدكتور سامي بن محمد الصقير عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالقصيم، وسعادة الدكتور رزق بن مقبول الرئيس عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، وسعادة الدكتور محمد بن علي الحداوي عضو هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة، وسعادة الدكتور المحامي علي بن بن عبدالكريم السويلم، وفضيلة الدكتور زيد بن عبدالكريم الزيد عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء وفضيلة الشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج القاضي بوزارة العدل رئيس التحرير.

من جانبه أشار فضيلة القاضي بوزارة العدل ورئيس التحرير الشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج إلى أن إصدار القضائية يأتي في وقت يشهد به القضاء تطوراً على عدد من المستويات التنظيمية والإجرائية والتقني والهيكلية فصارت بحق مرحلة من مراحل تاريخ القضاء في المملكة تحتاج إلى الكثير من التعاون والانفتاح على علوم وثقافات قانونية نافعة مع التزام بالمبادئ القضائية ذات المرجعية الشرعية.

وتتطلع إدارة التحرير وهي تصدر العدد الأول من هذه المجلة أن تسهم في رفع الوعي الحقوقي وأن تكون رافداً من روافد المعرفة العدلية بتنوع موضوعاتها في إطار ومظلة المسار العلمي لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح مدير التحرير الأستاذ محمد بن راشد الديبان أن العدد الأول طبع على ٤٥٠ صفحة وتضمن عدة بحوث هي كالتالي: نقل عبء الإثبات في دعاوى التعدي والتفريط في المضاربة والوكالة بالاستثمار إلى الأمانة للدكتور نزيه كمال حماد. وضوابط تقدير العقوبة التعزيرية لمعالي الشيخ عبدالله بن محمد آل خنين. وضمان الأضرار الناتجة عن التقاضي للدكتور ناصر بن إبراهيم المحبيد. والتحكيم في العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية للدكتور خالد بن عبدالله الخضير. والقضاء الجماعي والقضاء الفردي في النظام القضائي السعودي لعبدالعزیز بن سعد الدغیثر. والقانون الدولي الإنساني الإسلامي للدكتور محمود بن عبدالله بخت. وواجبات المحامي وحقوقه والآداب التي ينبغي عليه التحلي بها في الفقه الإسلامي والقانون للشيخ حماد بن عبدالله الحماد. وأحكام الدفوع في الدعوى الجزائية للشيخ شاکر بن علي الشهرري.